



أوراق تأمينة

مصباح كمال*: وليم ستانلي جيفونز وحضور التأمين في كتبه

نشرت أصلاً في مجلة الثقافة الجديدة، العدد 421، أيار 2021، ص 59-70.

كغيره من علماء الاقتصاد السياسي فإن حضور التأمين في كتابات وليم ستانلي جيفونز William Stanley Jevons (1835-1882) لا يتعدى الإشارة إلى التأمين بهدف شرح موضوع آخر. وكما سيتبين من العرض التالي فإنه لا يقدم موقفاً تجاه مؤسسة التأمين سواء على المستوى النظري أو العملي. استطعنا أن نفتفي ذكر "التأمين" في مؤلفاته التالية:

نظرية الاقتصاد السياسي¹ (1871) The Theory of Political Economy

النقود وآلية الصرف² (1875) Money and the Mechanism of Exchange

نظرة موجزة لنظرية رياضية عامة للاقتصاد السياسي (1862)

Brief Account of a General Mathematical Theory of Political Economy³

سنفتبس فيما يلي الفقرات التي ترد فيها مفردة التأمين متبوعاً بتعليقنا. لأن الورقة تُركّز على التأمين فإنها ليست معنية بشكل أساسي بتقديم الحجج الاقتصادية لجيفونز أو غيره من الاقتصاديين إلا بقدر تعلقها بالتأمين.

¹ يمكن قراءة النص الكامل للكتاب باستخدام هذا الرابط:
https://www.econlib.org/library/YPDBooks/Jevons/jvnPE.html?chapter_num=1#book-reader

² يمكن قراءة النص الكامل للكتاب باستخدام هذا الرابط:

https://oll-resources.s3.us-east-2.amazonaws.com/oll3/store/titles/318/Jevons_0191_EBk_v6.0.pdf

³ يمكن قراءة النص الكامل للكتاب باستخدام هذا الرابط:

<https://www.marxists.org/reference/subject/economics/jevons/mathem.htm>



أوراق تأمينة

مدخل

حسب أريك رول⁴ Eric Roll فإن قيمة جيفونز تقوم بشكل أساسي على مساهمته النظرية البحتة. فهو الذي جمع الأجزاء المتناثرة من تحليل المقولات المرتبطة بالمذهب النفعي السابقة في نظرية شاملة للقيمة والتبادل والتوزيع. ... كما أنه بيّن اعتقاده بأن قوانين الاقتصاد يمكن اختزالها إلى بضعة مبادئ مصاغة في مصطلحات رياضية وأن هذه المبادئ يجب أن تُشتق من "الينابيع العظيمة للفعل البشري - مشاعر اللذة والألم"⁵.

عرّف جيفونز النظرية الاقتصادية بأنها تقوم على حساب تفاضل اللذة والألم. ففي مقدمته لكتاب **نظرية الاقتصاد السياسي** (1871) كتب التالي:

حاولت في هذا العمل التعامل مع الاقتصاد باعتباره حسابًا للتفاضل بين اللذة والألم Calculus of Pleasure and Pain، وقد رسمت، بغض النظر تقريباً عن الآراء السابقة، الشكل الذي يجب أن يتخذه العلم [الاقتصادي] في النهاية، كما يبدو لي. لطالما اعتقدت أنه نظرًا لأنه [علم الاقتصاد] يتعامل مع الكميات، عليه يجب أن يكون علمًا رياضيًا في الموضوع إن لم يكن في اللغة. لقد سعيت للتوصل إلى مفاهيم كمية دقيقة بشأن النفع والقيمة والعمل ورأس المال، وما إلى ذلك، وقد فوجئت كثيرًا باكتشاف مدى وضوح بعض المفاهيم الأكثر صعوبة، خاصة مفهوم القيمة Value الأكثر حيرة القابل للتحليل والتعبير الرياضي.⁶

لو كان جيفونز مهتمًا بموضوع التأمين وتطبيقاته لكان قد استفاد من نظريته حول حساب التفاضل بين اللذة والألم وكذلك من استخدامه لمفهوم المنفعة utility لدراسة

⁴ أريك رول (1907-2005)، كان أستاذًا للاقتصاد في University College of Hull (1935-1939). شغل منصب نائب رئيس هيئة تجهيزات الغذاء خلال الحرب العالمية الثانية، ومثل بريطانيا في مناقشات باريس حول مساعدات مارشال، وشغل فيما بعد مواقع حكومية أخرى، وكان مديرًا لجريدة التايمز. أشهر كتاب له هو تاريخ الفكر الاقتصادي (1938) الذي نشر في عدة طبعات لاحقًا.

⁵ Eric Roll, A History of Economic Thought (London: Faber and Faber, 1973 [1st Ed 1938]), p 379, 380.

⁶ W. Stanley Jevons <https://www.econlib.org/library/YPDBooks/Jevons/jvnPE.html>



أوراق تأمينية

موقف الأفراد من الخطر، في تجلياته المختلفة، وبالتالي دراسة الطلب على الحماية التأمينية.⁷

من وجهة نظره فإن ما ينظم سلوك الأفراد، في الاستهلاك، ودون تحليل لواقعهم الطبقي، ينطبق على الاقتصاد ككل.

يجب أن أشير هنا إلى أنه على الرغم من أن النظرية تفترض البحث في حالة العقل condition of a mind، وتؤسس الاقتصاد كله the whole of Economics باعتماد هذا البحث، فمن الناحية العملية، سيتم التعامل مع مجموعة من الأفراد. إن الأشكال العامة لقوانين الاقتصاد هي نفسها في حالة الأفراد والأمم. وهي، في الواقع، قوانين تعمل في حالة تعدد الأفراد الذي ينتج عنه الإجمالي المتمثل بمعاملات الأمة [الدولة].⁸

من أجل التخلص من نظرية العمل في القيمة labour theory of value ومركزية الإنتاج في الاقتصاد فإنه حوّل موضوع النظرية الاقتصادية والاقتصاد ككل إلى دراسة "حالة العقل". بعبارة أخرى، ستركز اهتمام النظرية عنده ليس "بالعلاقات الاجتماعية-الاقتصادية بين الناس كمنتجين بل العلاقات السيكولوجية بين الناس والسلع".⁹ وكما كتب جيفونز في نظرية موجزة لنظرية رياضية عامة للاقتصاد السياسي فإن "القيمة تعتمد دائماً على درجة المنفعة وليس للعمل أي علاقة بالموضوع، إلا من خلال المنفعة." وهكذا فإن ما يتحكم بالاقتصاد هو الحالة

⁷ سيقوم بذلك فريدمان وسافج سنة 1948:

Milton Friedman, L. J. Savage, "The Utility Analysis of Choice Involving Risk," The Journal of Political Economy, Volume 56, Issue 4 (Aug., 1948), 279-304.

⁸ W. Stanley Jevons, The Theory of Political Economy, (London: Macmillan, 1888) 3rd ed, 1st ed 1871, Chapter I, Introduction

https://www.econlib.org/library/YPDBooks/Jevons/jvnPE.html?chapter_num=5#book-reader

⁹ Michael Perelman, *The Invisible Handcuffs of Capitalism* (New York: Monthly Review Press, 2011), p 69; this is a quote from Ronald L. Meek, "Marginalism and Marxism," History of Political Economy, Vol. 4 (1972): 499-511.



أوراق تأمينية

السيكولوجية للأفراد وتقييمهم الذاتي للسلع. وهو، أكثر من أي اقتصادي آخر، حوّل تركيز النظرية الاقتصادية من الإنتاج إلى الاستهلاك.¹⁰

كان جيفونز من أوائل من استخدم مصطلح "الاقتصاد" ليحل محل "الاقتصاد السياسي"، وبذلك ساهم في صياغة بعض اطروحات المدرسة الكلاسيكية الحديثة neoclassical school وكذلك نظرية المنفعة الحدية marginal utility

في تقييمه النقدي للمذهب النفعي، كتب شومبيتر أن

المذهب النفعي قد لا يتمتع، كجهاز تحليل، بقيمة أكثر من قيمته في النواحي الأخرى، ونظراً، من ناحية أخرى، لعدم تردد عدة اقتصاديين عن الإعلان عن أهميته الأساسية بالنسبة للنظرية الاقتصادية- إلى حد أن جيفونز عرّف النظرية الاقتصادية بأنها حساب تفاضل اللذة والألم- فمن الضروري حالاً توضيح مدى تأثير هذا المذهب على العمل التحليلي.

ويؤكد على الآتي فيما يخص الفرضيات في المذهب النفعي:

أولاً، ليس للفرضيات النفعية أي قيمة قط في قضايا تفسير التاريخ أو القضايا التي تمس القوى المحركة للتاريخ الاقتصادي. ثانياً، الفرضيات النفعية أسوأ من كونها عديمة القيمة في مواجهة المشاكل التي تتضمن قضايا المخططات الفعلية للتحفيز كما هو الحال في مشكلة آثار الإرث الاقتصادية، مثلاً. ثالثاً، الفرضيات النفعية أساسية حقاً لذلك الجزء من النظرية الاقتصادية الذي يُشار إليه عادةً باقتصاد الرفاه- الذي هو وريث نظريات القرن الثامن عشر حول مفهوم *felicita publica* (المصلحة العامة). فنحن نتبنى عادةً هذه الفرضيات عند مناقشة مشاكل من قبيل آثار "تحويلات الثروة من الأغنياء نسبياً إلى الفقراء نسبياً". وهذا يفسر بالضبط لماذا تعجز فرضيات اقتصاد الرفاه عن إقناع أي فرد ما لم يكن مقتنعاً بها سلفاً وبغض النظر عن أي حجة. فمع أن المنهج النفعي يصلح، طبعاً، لمعالجة جانب من هذه المشاكل- شريطة الاعتقاد أنه مقبول منهجياً- فإن ذلك الجانب لا يمثل الجانب الوحيد، كما هو واضح: فنحن لا نثبت إلا القليل حين نبرهن على أن تحويل دولار رجل غني إلى رجل فقير يزيد الرفاه بالمعنى النفعي. رابعاً، تعتبر الفرضيات النفعية في

¹⁰ Perelman, op cit, p 95.



أوراق تأمينية

حقل النظرية الاقتصادية بالمعنى الأضيق لهذا المصطلح غير ضرورية ولكنها غير ضارة. فبوسعنا ذكر ومناقشة خصائص التوازن الاقتصادي، مثلاً، دون إدخالها [أي إدخال الفرضيات النفعية في المناقشة]. ولكننا إذا أدخلناها، فإن النتائج لا تتأثر بشكل ملموس ولا تفسد بالتالي. وهذا يمكّن من إنقاذ الكثير من التحليل الاقتصادي الذي يبدو، لأول وهلة، أن الفرضيات النفعية قد أفسدته بصورة ميثوس منها.¹¹

هذه الملاحظات الثاقبة تؤكد أن بناء النظرية والتحليل الاقتصادي لا يمكن أن يقوم على أساس الإحساس السيكولوجي للفرد، غير القابل للقياس بوحدات مطلقة.

الاحتمال وعدم التأكد

يعرض جيفونز في الفصل الثاني من كتاب *نظرية الاقتصاد السياسي* الاحتمالات وعدم التأكد في الحياة: موقف عدم اليقين *uncertainty* فيما يخص الحوادث المستقبلية، وتقدير احتمالات وقوع الحوادث وموقفه منها باعتماد مبدأ المنفعة، أي حسابات المفاضلة بين الحوادث المحتملة وغير المحتملة، كما يلي:

في اختيار مسار العمل الذي يعتمد على الأحداث غير المؤكدة، كما هو الحال لكل شيء في الحياة، يجب أن أضرب كمية الشعور *quantity of feeling* المرتبط بكل حدث مستقبلي بالكسر *fraction* الذي يدل على احتمالته. إن مصيبة كبيرة، والتي من غير المحتمل حدوثها، قد لا تكون مهمة جداً كمصيبة بسيطة من المؤكد تقريباً حدوثها. إننا دون وعي تقريباً نجري حسابات من هذا النوع أكثر أو أقل دقة في جميع الشؤون العادية للحياة؛ وفي أنظمة التأمين على الحياة، والحريق، والبحري، أو غيرها من أشكال التأمين، إننا نقوم بهذه الحسابات بدرجة عالية من الكمال. في جميع الصناعات

¹¹ جوزيف أ. شومبيتر، *تاريخ التحليل الاقتصادي*، المجلد الأول، ترجمة د. حسن عبد الله بدر (2015)، ص 131 من نسخة ما قبل الطبع التي قرأها لي د. بدر في وقت سابق لأغراض البحث، فله جزيل شكري.

في تقديمه للترجمة يقول د. بدر إن "الترجمة هي نفسها كما وردت في طبعها الأولى التي صدرت في عامي 2005 و 2006 عن المجلس الأعلى للثقافة والفنون في القاهرة (المركز القومي للترجمة حالياً)".



أوراق تأمينية

الموجهة إلى الأغراض المستقبالية، يجب أن نأخذ في الاعتبار بشكل مماثل رغبتنا في معرفة ما هو المطلوب.¹²

إن الاحتمال مقولة رياضية يستخدم لقياس إمكانية وقوع حادث ما، وهو ما يقوم به علم الإحصاء، للتوصل إلى رقم يعبر عن قيمة هذه الإمكانية. في غياب القياس الرياضي فإن الاحتمال يصبح موضوعاً للتخمين الذاتي لأن الفرد العادي لا يستطيع الاستغراق في دراسة حالات الاحتمالات الممكنة لوقوع حادث أو حوادث معينة. ذلك هو ما تقوم به شركات التأمين اعتماداً على تجاربها السابقة أو تلك المتوفرة من مصادر أخرى ليس أقلها مجموع تجارب جميع شركات التأمين والدراسات الإحصائية والرياضية.

افتراض جيفونز أن الأفراد يقومون بحساب الاحتمالات في جميع الشؤون العادية للحياة يستلزم قناعة الأفراد بضرورة التحوط للمستقبل وما يكتنفه من أحداث محتملة. وهو افتراض فيه تعميم ذلك لأن الأفراد ليسوا متساويين في واقعهم المادي، فهم ينتمون إلى طبقات اجتماعية مختلفة، ولذلك، وحتى بعد حساب الاحتمالات لما قد يلحق بهم من مصائب فإن الطبقات الفقيرة غير قادرة على شراء الحماية المطلوبة من شركات التأمين. إن افتراض أن الإنسان، المُستهلك، يمارس اختياراته بعقلانية، كما يقدمه الاقتصاد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، قابل للمساءلة في ضوء السلوك الحقيقي للناس.¹³ ففكرة الإنسان الاقتصادي *homo economicus* الذي يسعى لتحقيق أكبر نفع له لا ينهض به الواقع إذ أن الإنسان غالباً ما يتصرف تحت تأثير عوامل اجتماعية ونفسية وليس العوامل الاقتصادية فقط.

يضاف إلى ذلك أن الاختيار القائم على حساب الاحتمالات ونتائجها واتخاذ القرار العقلاني للتعامل معها لا دور لهما في واقع الحياة العملية إذ أن اللجوء إلى "أنظمة التأمين على الحياة، والحريق، والبحري، أو غيرها من أشكال التأمين" قد لا يكون قراراً متعلّقاً بالمستهلك، الفرد أو الشركة، بقدر ما هو امتثال للقوانين والتعليمات الرسمية. فالمُقترض لبناء أو شراء دار سكن مُلزم بشراء وثيقة تأمين على الحياة

¹² https://www.econlib.org/library/YPDBooks/Jevons/jvnPE.html?chapter_num=6#book-reader

¹³ Howard C. Kunreuther, Mark V. Pauly, Stacy McMorro, *Insurance & Behavioral Economics* (New York: Cambridge University Press, 2012)



أوراق تأمينية

لضمان تسديد القرض في حال وفاته، وكذلك تأمين الدار في حال تعرضه لحريق. وقل مثل ذلك عن بيوع البضائع عبر الحدود التي تتطلب التأمين عليها من الأخطار البرية والبحرية، وكذلك ما تفرضه بعض الجمعيات المهنية، كتلك التي تنظم عمل الأطباء والمحامين ووسطاء التأمين وغيرهم من أصحاب المهن، بإلزام العضو شراء تأمين من المسؤولية لتمكينه من ممارسة المهنة.

المنفعة: حساب المفاضلة بين اللذة والألم

في الفصل الرابع من نظرية الاقتصاد السياسي يربط جيفونز تناقص نفع المال مع تزايد ثروة الفرد:

من البديهي تقريباً أن نفع المال يتناقص مع زيادة ثروة الشخص الإجمالية؛ إذا سلّمنا بهذا، فإن الاستنتاج الأنبي هو أن المقامرة، في المدى الطويل، طريقة مؤكدة لفقدان النفع؛ وأن كل شخص يجب أن يقسم المخاطر، عندما يكون ذلك ممكناً، أي تفضيل فرصتين متساويتين من 50 جنيهاً استرلينياً على فرصة واحدة مماثلة من 100 جنيه استرليني؛ وأن إثبات فائدة التأمين بأنواعه يقوم على نفس النظرية.¹⁴

القول إنه "من البديهي تقريباً أن نفع المال يتناقص مع زيادة ثروة الشخص الإجمالية" مسألة قابلة للنقاش. فلو صحّ هذا القول فإن أصحاب الثروات سيتوقفون عن مراكمة المزيد من الثروة، وأن "مشاعر اللذة" بلغة جيفونز أو الجشع لتحقيق المزيد سيصل إلى نهايته، وهو ما يكذبه الواقع. وبحسب ماركس فإن الرأسمالي مدفوع بقوة النظام إلى التراكم.

ليس واضحاً، بالنسبة لي، ما الذي يعنيه جيفونز "أن كل شخص يجب أن يقسم المخاطر، عندما يكون ذلك ممكناً، أي تفضيل فرصتين متساويتين من 50 جنيهاً استرلينياً على فرصة واحدة مماثلة من 100 جنيه استرليني؛ وأن إثبات فائدة التأمين بأنواعه يقوم على نفس النظرية." هل هو بلغة جيفونز المفاضلة في لحظة معينة بين معيار اللذة (الشعور بنفع الحماية التأمينية والاستعداد لدفع مبلغ مقابل ذلك) ومعيار الألم (الشعور بآثار الخسارة)؟ هل هي المفاضلة بين حدّين متساويين:

¹⁴ Jevons, [The Theory of Political Economy; Chapter 4](#)



أوراق تأمينة

فرصة الاحتفاظ بـ 50 جنيهاً (نفع حيازة المبلغ) وفرصة الافتراق عن هذا المبلغ وفرصة الافتراق عن هذا المبلغ لصالح شراء حماية التأمين (ألم "خسارة" المبلغ)؟ هل هي المفاضلة بين إنفاق مبلغ على شراء التأمين أو إنفاق نفس المبلغ على شيء آخر؟

المنفعة، وفق جيفونز في كتابه **نظرية الاقتصاد السياسي**، هي تلك الصفة الموجودة في أي شيء، سلعة ما مثلاً، التي تنتج المتعة أو تمنع الألم شريطة الأخذ بعين الاعتبار ميل أو إرادة الفرد المعني كمعيار وحيد وقت اتخاذ القرار لما هو مفيد أو غير مفيد. النفع، بعبارة أخرى، كما يؤكد أريك رول، ليس صفة كامنة في الشيء، فهو يعبر عن علاقة بين الفرد والشيء، الذات والموضوع.¹⁵

وجرياً وراء الاقتصاديين الكلاسيكيين من طبقة آدم سميث وديفيد ريكاردو، يبين كارل ماركس في المجلد الأول من رأس المال أن

إن منفعة **utility** شيء من الأشياء تجعله قيمة استعمالية **use value** بيد أن هذه المنفعة ليست معلقة في الهواء. إنها محددة بالخصائص المادية للسلعة، ولا وجود لها بمعزل عن جسد السلعة عينها. وعليه فإن جسد سلعة ماء، كالحديد والقمح والماس، إلخ، يؤلف قيمة استعمالية، أي شيئاً مفيداً. وهذا الطابع الذي يتسم به جسد السلعة مستقل عن كثرة أو قلة العمل الذي ينفقه الإنسان للاستحواذ على صفاتها النافعة.¹⁶

هناك إشكالية تتمثل بحقيقة أن منفعة التأمين **utility of insurance** ليس أنياً بل تتجلى وقت تسديد قيمة التعويض، أي أنها منفعة متأخرة في حين أن شراء المنفعة الآن يترتب عليه تسديد قسط التأمين لقاء التمتع بالمنفعة في المستقبل.

¹⁵ Eric Roll, *A History of Economic Thought* (London: Faber and Faber, 1973 [1st Ed 1938]), p 379.

¹⁶ كارل ماركس، رأس المال، المجلد الأول، ترجمة د. فالح عبد الجبار (بيروت: دار الفارابي، 2013)، ص 64.

https://en.wikipedia.org/wiki/Use_value#:~:text=The%20utility%20of%20a%20thing%20makes%20it%20a%20use%20value.&text=The%20use%20values%20of%20commodities,social%20of%20orm%20of%20that%20wealth



أوراق تأمينية

إن منفعة التأمين قابلة للقياس ولكن ضمن شروط وثيقة التأمين، والمنفعة هنا هي ما يقابل التعويض المالي الذي يحصل عليه المؤمن له في حالة وقوع خسارة أو ضرر متفق عليها في الوثيقة. وقد لا تكون المنفعة كاملة إذ أن المؤمن له، وفي معظم وثائق التأمين عدا تأمينات الحياة والحوادث الشخصية، يتحمل مبلغًا مقطوعًا أو نسبة محددة من قيمة الخسارة، وهو ما يُعرف بالاستقطاع أو التحمل أو الخسارة المهدرة deductible/excess.

إن التأمين لا يتوخى تحقيق الربح للمؤمن له بل إعادته، ماليًا، إلى وضعه الذي كان عليه قبل وقوع الخسارة أو الضرر. ولكنه كنشاط اقتصادي في اقتصاد رأسمالي يستهدف الربح.

موقع التأمين في الإنتاج المادي

في الفصل الثامن من كتاب **نظرية الاقتصاد السياسي** الذي يضم الملاحظات الختامية يكتب جيفونز، فيما يخص موقع التأمين في الإنتاج المادي، إن

كل عامل يستلم في نهاية المطاف القيمة المستحقة من إنتاجه بعد أن يدفع جزءًا مناسبًا [من هذه القيمة] للرأسمالي كأجر للامتناع [من الانفاق على الاستهلاك والملاذات] والمخاطرة. وفي نفس الوقت، يتلقى العمال بدرجات مختلفة من المهارة حصصًا مختلفة جدًا وفقًا لما يساهمون به في نوع مشترك أو نادر من العمل في الناتج.

الرأي الذي أقبله بشأن معدل الأجور rate of wages ليس أكثر صعوبة في الفهم من النظرة الحالية. وهو أن أجور الرجل العامل تتطابق في نهاية المطاف مع ما ينتج، بعد خصم الربح والضرائب والفائدة على رأس المال. أعتقد أنه في المعادلة

$$\text{الناتج} = \text{الربح} + \text{الأجور،}$$

فإن كمية الناتج هي المتغير variable بشكل أساسي، وأن الربح هو الجزء الذي يجب تحديده أولاً. إذا حللنا الربح إلى أجور الإشراف، والتأمين ضد المخاطر، والفائدة، فإن الجزء الأول هو في الواقع الأجور نفسها؛ والثاني يعادل النتيجة في الاستخدامات المختلفة [استخدام العمال في أنشطة إنتاجية مختلفة]؛ وأعتقد أن الفائدة [على رأس المال المقترض] تنقرر، كما هو مذكور في الفصل الأخير. سيلاحظ القارئ التكييف المهم أن الأجور تتحدد في نهاية



أوراق تأمينية

المطاف – أي في المدى الطويل اعتمادًا على متوسط average أي فرع من فروع الاستخدام.¹⁷

تأتي هذه الفقرة في سياق نقد نظرية ريكاردو حول وجود معدل طبيعي اعتيادي لأجور العمال العاديين: الثمن الطبيعي للعمل، كأية سلعة أخرى، هو الذي يمكن العمال من العيش في مستوى الكفاف. فالرأسمالي يخصص مبالغ من رأس المال لدفع أجور العمال؛ وعليه يمكن التوصل إلى معدل الأجور بقسمة ما هو مخصص للأجور على عدد العمال المستعدين للعمل لدى الرأسمالي. جيفونز لا يقبل بهذه النظرية. وهو هنا ينظر إلى أجور العمال بأنها حصيلة ما ينتجونه بعد استقطاع "أجور الإشراف، والتأمين ضد المخاطر، والفائدة." ويبدو هذا القول غريبًا لأنه لا يتطابق مع إنكار جيفونز أن يكون العمل مصدر القيمة، فمن رأيه أن العمل المبذول على إنتاج سلعة يختفي ويندثر [في عملية الإنتاج].¹⁸

"إن أجر العامل في نهاية المطاف يتطابق مع ما ينتجه بعد استقطاع الربح [العائد لصاحب الأرض] والضرائب وفوائد رأس المال."¹⁹ وهكذا فإن الأجور هي الحصة المتبقية من الناتج الكلي total product ولكنه هنا يهمل ذكر كلفة التأمين من المخاطر.

يصنّف جيفونز التأمين مع الربح، والفائدة، والربح، والضرائب ضمن تكاليف الإنتاج. وكان ماركس من أوائل من نظر إلى التأمين كأحد أشكال النفقات التشغيلية للمشروع الرأسمالي.²⁰

دور التأمين في تسهيل نقل النقد والأشياء الثمينة

¹⁷ [Jevons, The Theory of Political Economy; Chapter 8](https://www.econlib.org/library/YPDBooks/Jevons/jvnPE.html?chapter_num=12#book-reader)
https://www.econlib.org/library/YPDBooks/Jevons/jvnPE.html?chapter_num=12#book-reader

¹⁸ Roll, op cit, p 382.

¹⁹ Roll, op cit, p 383.

²⁰ مصباح كمال، التأمين في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، فصل "كارل ماركس والتأمين." كتاب معروض للنشر.



أوراق تأمينية

يرد ذكر التأمين أيضاً في الفصل الخامس من كتاب **النقود وآلية الصرف Money and the Mechanism of Exchange**

إن إمكانية نقل النقود صفة مهمة ليس لمجرد أنها تُمكن المالك من حمل مبالغ صغيرة في الجيب دون عناء، بل لإمكانية تحويل مبالغ كبيرة من مكان إلى آخر، أو من قارة إلى أخرى، بتكلفة قليلة. والنتيجة هي ضمان التوحيد التقريبي في قيمة النقود في جميع أنحاء العالم. إن مادة ثقيلة وكبيرة جداً بالنسبة إلى قيمتها، مثل الذرة أو الفحم، قد تكون نادرة جداً في مكان واحد ومتوفرة بإفراط في مكان آخر؛ ومع ذلك لا يمكن تعادل العرض والطلب دون تكاليف باهظة في النقل. وتبلغ تكلفة نقل الذهب أو الفضة من لندن إلى باريس، بما في ذلك التأمين، حوالي أربعة أعشار واحد في المائة؛ وبين الأجزاء الأكثر بعداً في العالم لا تتجاوز 2 إلى 3 في المائة.²¹

الفصل الخامس يحمل عنوان "مزايا مادة النقود" وقد فصلها جيفونز تحت العناوين الفرعية التالية: المنفعة والقيمة *Utility and value*، إمكانية النقل *Portability*، عدم التدمير *Indestructibility*، التجانس *Homogeneity*، قابلية التجزئة *Divisibility*، استقرار القيمة *Stability of value*، قابلية التمييز *Cognizability*. والافتقار هنا ينصبُّ على توضيح ميزة نقل النقود وسهولة حملها وشحنها من مكان إلى آخر.

إن التأمين الذي يشير إليه جيفونز هنا هو نمط من التأمين البحري على الأشياء الثمينة أثناء النقل، كسبائك الذهب والفضة وكذلك المجوهرات والأحجار الكريمة والأوراق المالية الثمينة والأعمال الفنية والنقود، الورقية والمعدنية، يُعرف باسم *specie insurance*. وقد تطور هذا التأمين ليغطي الأشياء ذات القيمة العالية أثناء وجودها في خزائن طالب التأمين أو طرف ثالث أو أثناء النقل البري أو البحري. في العادة يكون غطاء الوثيقة على أساس التأمين من الخسائر والأضرار المادية الناشئة من "جميع" الأخطار. كما يمكن أن يكون غطاء الوثيقة من أخطار محددة كالحريق والفيضان والعواصف والسرقة.

²¹ Jevons, [Money and the Mechanism of Exchange](#)
[Chapter V. Qualities of the Material of Money](#)



أوراق تأمينية

دور وسيط التأمين

في الفصل العاشر من كتاب **النقود وآلية الصرف** يُفصّل جيفونز، بعد ذكره للتوفير الكبير في تمرير أوراق تمثل العملة الذهبية مثلًا بدلاً من العملة نفسها، التوفير الأكبر في استخدام

ما يمكن أن نسميه نظام الشيكات والمقاصة **Cheque and Clearing System**، حيث لا يتم دفع الديون، بقدر ما يتم موازنتها مع بعضها البعض. ويمكن العثور على أصل هذه الطريقة في الممارسة العادية للقيود الدائنة **book credit**. فإذا كان لدى شركتين معاملات متكررة مع بعضهما البعض، الشراء والبيع بالتناوب، فسيكون من السخف إهدار المال لتسوية كل دين على الفور، عندما ينشأ دين مقابل في الاتجاه المعاكس في غضون أيام قليلة. وفقاً لذلك، من الممارسات الشائعة للشركات التي لديها معاملات متبادلة، أن تسجل القيود المدينة والدائنة بينها مع الديون الناشئة عن كل معاملة، والاكتماء بتسديد دفعة نقدية عندما يصبح الرصيد كبيراً بشكل غير مريح.²²

وفي نفس الفقرة يأتي على ذكر دور وسيط التأمين في ممارسة هذا النمط من تسوية الأرصدة إذ يقول إن

سمسار التأمين يعمل كوسيط بين مالكي السفن والمكاتبين الذين يؤمنون مجتمعين تلك السفن بحصة معينة [يحددها كل مكتب بنفسه]. وبفضل نظام التأمين بخصص، على الوسيط تسديد العديد من الدفعات الصغيرة إلى المكاتبين، وهي الأقساط على وثائق التأمين، ويستلم في فترات زمنية مبلغ التعويض [من المكاتبين] عن خسارة أي سفينة مؤمنة. من الشائع تجنب الدفعات النقدية؛ إذ يقوم الوسيط بتسجيل الأقساط كقيود دائنة للمكاتبين وتسجيل الخسائر كقيود مدينة، ويدفع فقط أو يستلم الرصيد عندما يكون كبيراً.²³

²² Jevons, [Money and the Mechanism of Exchange](#)
[Chapter XX. Book Credit and the Banking System](#)

²³ Jevons, op cit



أوراق تأمينية

يشير جيفونز هنا إلى دور الوسيط في إجراء التأمين لمالكي السفن لدى عدد من المكتتبين، ودوره في استلام أقساط التأمين من المؤمن لهم ومبالغ التعويض من المكتتبين، وتسويته للأرصدة الدائنة للمكتتبين والأرصدة المدينة للمؤمن لهم. وهذه هي الفقرة الوحيدة في كتاباته التي تضم مادة حقيقية عن النشاط التأميني.

ربما كان جيفونز متفردًا بين أقرانه بالإشارة إلى وسيط التأمين ودوره في العملية التأمينية في مجال التأمين البحري رغم أن جذور تاريخ وساطة التأمين في بريطانيا تعود إلى القرن السادس عشر.²⁴

إن نظام التأمين على أساس الحصص، وهو اكتتاب كل مكتتب بحصة، أي بنسبة مئوية، من الخطر هو الشائع في سوق لويديز، إذ يقوم وسيط التأمين بإعداد قسيمة slip تضم بيانات خاصة بالخطر المراد التأمين منه كاسم المؤمن له ومحل التأمين ومبلغ التأمين وشروط التأمين وغيرها. ويعرض الوسيط القسيمة على مكتتب متخصص في فرع التأمين، ليكون المكتتب الأول/المكتتب القائد leading underwriter، الذي يُثبّت الحصة التي يرغب بالتأمين عليها ويمهرها بدمغة النقابة الاكتتابية التي يعمل لها وإمضائه. وبعدها يمرر الوسيط القسيمة لمكتتبين آخرين للاكتتاب بحصصهم حتى يُكَمَّل تغطية الخطر بنفس الشروط والأسعار التي حددها المكتتب القائد. وما يزال هذا النظام قائمًا في لويديز وسوق لندن.²⁵

²⁴ Hugh Cockerell and Gordon Shaw, *Insurance Broking and Agency: the Law and Practice* (London: Witherby & Co, 1979), p 4.

Frederick Martin, *The History of Lloyd's and of Marine Insurance in Great Britain* (London: Macmillan, 1976), p 37.

²⁵ للتعريف المختصر بجماعة اللويديز، ووظيفة وسيط التأمين، وكيفية إجراء التأمين في سوق لويديز، راجع: جمال الحكيم، *التأمين البحري: دراسة علمية عملية قانونية* (القاهرة: د. ن.، ط1 1955، ط2 1979)، ص 18-22. رغم قدم هذا الكتاب فإن الممارسات الأساسية التي ذكرها ما زالت قائمة.



أوراق تأمينة

فيما يخص دور وسيط التأمين البحري في احتفاظه بالقسط واستلامه لمبلغ التعويض، كما يعرضه جيفونز في هذا الاقتباس، فإنه تجسّد فيما بعد في المادة 52 من قانون التأمين البحري الإنجليزي لسنة 1906.²⁶

رأس المال والخطر

يعرض جيفونز في مبحثه نظرة موجزة لنظرية رياضية عامة للاقتصاد السياسي Brief Account of a General Mathematical Theory of Political Economy (1862) نظرتة لقوانين الاقتصاد على أنها قابلة للاختزال إلى عدد من المبادئ يمكن صياغتها رياضياً، ويمكن اشتقاقها من منابع الفعل البشري المتمثلة بمشاعر اللذة والألم. ففي الفقرة 3 يقول:

نتعامل دائماً مع المشاعر على أنها قادرة على إمكانية أن تكون أكثر أو أقل، وأعتقد الآن أنها كميات قابلة للبحث العلمي.

إن تقديرنا للمقادير المقارنة للشعور يتمثل في أداء فعل الاختيار أو الإرادة. إن اختيارنا لمسار واحد من بين مسارين أو أكثر يُثبت، في تقديرنا، أن هذا المسار يعدُّ بأكبر قدر من اللذة.²⁷

وفي الفقرة 27 التي يختم بها مبحثه يقول جيفونز:

بعد أن أوضحت على هذا النحو بعض السمات الرئيسية للنظرية، سأختتم [هذا المبحث] دون الدخول في التعقيدات الأعلى للموضوع، حيث يؤخذ بالحسبان آثار النقود، والائتمان، واتحاد العمال، والمخاطر أو عدم اليقين من المشاريع، والإفلاس.

²⁶ أنظر ترجمة بهاء بهيج شكري للقانون في كتابه التأمين في التطبيق والقانون والقضاء (عمان: دار الثقافة، 2007)، ص 842.

²⁷ William Stanley Jevons, Brief Account of a General Mathematical Theory of Political Economy, 1866.

<https://www.marxists.org/reference/subject/economics/jevons/mathem.htm>



أوراق تأمينية

وستكون النتيجة الأخيرة للنظرية هي تحديد معدلات الأجور، أو إنتاج العمل produce of labour بعد خصم الربح، والفائدة، والربح، والتأمين والضرائب، وهي عدد من الدفعات يصنعها العامل للفوائد المُستمتع بها are so many payments which the labourer makes for advantages enjoyed.²⁸

وسيقوم في كتابه **نظرية الاقتصاد السياسي (1871)** بإثبات الخطوط العامة التي عرضها في هذا المبحث وكذلك منهجه الرياضي ومذهب اللذة hedonism.

يمكن النظر إلى الخطر Risk في مجال التأمين على أنه الخسارة المحتملة القابلة للحساب اعتماداً على الأسس الإحصائية ونظرية الاحتمالات. كما يمكن النظر إلى عدم التأكد/عدم اليقين uncertainty على أنه تعبير عن الحالة المعنوية للفرد تجاه وقوع/عدم وقوع خسارة معينة، وهو موقف يرى البعض أنه لا يخضع دائماً للقياس الكمي بسبب عدم القدرة على التنبؤ وعدم دقة المعلومات الضرورية لتحديد التنبؤ، في حين يرى آخرون إمكانية استخدام نظرية الاحتمالات لقياس درجة عدم التأكد.

إن ما يهم جيفونز هو النظر إلى الاقتصاد من موقف صاحب رأس المال في التعامل مع خطر تأسيس المشاريع أو عدم التأكد منها. الخطر هنا له جانبان: (1) اتخاذ قرار تأسيس المشروع من عدمه حيث تنشأ مشكلات الجدوى الاقتصادية والتنبؤ وتوفير مصادر التمويل إلخ، و(2) التنفيذ الفعلي له، وهو ما يحتاج إلى شراء عدد من وثائق التأمين.

وبالنسبة لشركة التأمين فإننا نعرف بأن المشكلة الدائمة التي تواجهها تتمثل بتعدد وتعقد المتغيرات حيث يصبح الربط بين ما تقوم به الشركة من نشاط ومخرجات هذا النشاط ضعيفاً وبالتأكيد عرضة للتقلبات العشوائية. ولذلك فإن شركة التأمين تلجأ إلى الدراسة الاكتوارية، والتخطيط لأعمالها وتنظيم شراء حماية التأمين، لاحتواء هذه المشكلة قدر الإمكان، ذلك لأن المستقبل، المجهول غير المعلوم، يتصف في ذات الوقت بشيء من الحتمية deterministic القابل للقياس مثلما هو غير قابل للمعرفة بدرجة عالية من اليقين.

²⁸ Jevons, op cit.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق تأمينة

بعد هذا العرض، نرى أن جيفونز لم يقدم أية مساهمة حقيقية في مجال التعامل النظري أو التطبيقي مع مؤسسة التأمين، واكتفى بمجرد الإشارة إلى التأمين دون أن يقدم شرحاً له أو للمبادئ والأركان التي تنتظم مؤسسة التأمين. وهذا رغم تزايد حضور التأمين في الحياة الاقتصادية في بريطانيا من خلال سوق لويديز وشركات التأمين. ومن المفارقات أنه في نفس السنة التي نشر فيه كتابه **نظرية الاقتصاد السياسي** صدر قانون لويديز لسنة 1871 الذي أرسى قواعد الرقابة الداخلية لعمل لويديز إضافة إلى أمور أخرى والتي كانت منسجمة مع الفلسفة الليبرالية في عدم إقحام الدولة في مسائل الرقابة على النشاط الاقتصادي.

(* باحث وكاتب في قضايا التأمين)

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر . 23 أيار

2021

<http://iraqieconomists.net/ar/>